افرادها حمل الحقيقية وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان
المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وشمول اسم الجنس
لكل فرد مثنى ومجموع انما يتصور على مذهب من يقول ان اسم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي المتحدة في الذهن يمكن فرض صدقها على كثيرين في
الخارج فهي متعينة في الذهن بالنسبة الى سائر الحقائق وليست
بمتشخصة حيث توجد في ضمن افراد كثيرة هذا ما هو مختار الشريف والقاضي
عضد واما على مذهب من يقول انه موضوع للماهية مع وحدة شخصية
او نوعية باعتبار وجودها الخارج تسمى فردا منتشرا فهو ليس
بمتعين ولا بمتشخص كما هو مذهب الاصوليين ومختار ابن الحاجب والرضي
والتفتازاني واسم الجنس يقع على الادنى لوجود حقيقة معنى الجنس فيه
مع رعاية معنى الفردية حقيقة وحكما والعام عند عدم المانع يتناول
الكل لعدم المزاحم مع كونه اشد مناسبة للعموم والواحد كل الجنس ولكن
عند عدم من يزاحمه فعنده وجوده هو البعض حقيقة ومن جعل اسم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان علم الشخص يدل بجوهره
على كون الشخص معهودا له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة
واذا قال الواضع وضعت لفظة اسامة لافادة ذات كل واحد من اشخاص
الاسد بعينها من حيث هي هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك علم الجنس
واذا قال وضعت لفظ الاسد لافادة الماهية التي هي القدر المشترك
بين هذه الاشخاص فقط من غير ان يكون فيها دلالة على الشخص المعين
كان اسم الجنس **اسم الفاعل** هو ما اشتق لما حدث منه الفعل والفاعل ما اسند
اليه المعروف او شبهه ونائب الفاعل ما اسند اليه المجهول او شبهه والفاعل
كاسم الفاعل اذا اعتمد على الهمزة يساوي الفعل في العمل نحو اقائم الزيدان
والفاعل الذي بمعنى ذي كذا لا يؤنث كقوله تعالى السماء منفطر به اي
ذات انفطار بخلاف اسم الفاعل مجاز في الماضي عند الاكثرين وحقيقة
في الحال عند الكل وفي الاستقبال مجاز اتفاقا وقيل حقيقة في الماضي
وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك
فحقيقة والا فمجاز وهكذا اسم المفعول والخلاف في ان اسم الفاعل
هل يطلق حقيقة على من صدر عنه الفعل او مخصوص بحال المباشرة
كضارب فيمن باشر الضرب انما هو في اسم فاعل يدل على الحدث واما

اسم الفاعل

ما دل على الثبوت كالمؤمن والكافر فهو صفة مطلقا ويجوز تعدية اسم الفاعل بحرف الجر ومنع
ذلك في فعله نحو فعال لما يريد واسم الفاعل المتعدي لا يضاف الى فاعله لوقوع الالتباس
وهو مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله ولا يكون مبتدأ حتى يعتمد على الاستفهام
او النفي او معنى النفي لانه يقربانه بما له صدر الكلام ويدل في كثير من المواضع
على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه والفعل الماضي لا يدل عليه
واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لشبهه بالخالي عن الضمير حيث لم يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة تقول انا قائم انت قائم هو قائم كما تقول
انا غلام انت غلام هو غلام الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل
فيكون جملة وانما عدل الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف
على صريح الفعل والفعل فاعله جملة لاصالته ويبنى اسم الفاعل من اللازم
كما يبنى من المتعدي واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد واسم الفاعل المراد
به المضي لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذي ويتعرف بالاضافة واذا
ثني او جمع لا يجوز فيه الا حذف النون والجر بخلاف اسم الفاعل المراد به الحال
والاستقبال فانه يعمل مطلقا ولا يتعرف بالاضافة ويجوز في صورتي التثنية
والجمع حذف النون والجر وبقاء النون والنصب واستعمال اسم الفاعل بمعنى
الماضي اقوى منه بمعنى المستقبل واسم الفاعل دون الصفة المشبهة
في الدلالة على الثبوت ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا للمضارع في حركاته
وسكناته والصفة المشبهة يكون مجارية له كمطلق اللسان ومطمئن
القلب وغير مجارية له وهو الغالب واسم الفاعل لا يخالف فعله في العمل والصفة
المشبهة تخالفه فيه لانها تنصب مع قصور فعلها ويجوز حذف اسم الفاعل وبقاء
معموله والصفة المشبهة لا تعمل محذوفة واسم الفاعل لما كان جاريا على الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به
الدوام كما في مقام المدح والمبالغة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة
فلا يقصد الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وجاز اضافة
اسم المفعول الى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل فلا تقول في مررت برجل ضارب
ابوه زيدا مررت برجل ضارب ابيه زيدا واسم الفاعل تحمل الضمير بخلاف
المصدر والالف واللام فيه تفيد التعريف والموصولية وفي المصدر
تفيد التعريف فقط ويجوز تقديم عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر
ويعمل بشبه الفعل والمصدر لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل ولا يعمل الا في
الحال والاستقبال والمصدر يعمل منه في الازمنة الثلاثة ولا يعمل الا
معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال والمصدر يعمل معتمدا او غير معتمد

Copyright King Saud University